الصنـدوق حوالي ٩٠ مليـار شيكـل. كذلك وعـدت الحكـومـة بشراء الدولار من المصدرين بسعر يفوق السعر الرسمي للصرف بنسبة تتراوح بين ٢٥ ـ ٣٠ بالمئة، تشجيعا لهم.

امـا المعـطيات الاحصائية للعام ١٩٨٤، حسب تقارير مكتب الاحصاء المركزي وبنك اسرائيل، فكانت كما يلي (**هآرتس**، ٢/١/١٩٨٥):

ـ تظهـر معـطيـات المكتب المركزي للاحصاء ان النجاح الاكبر للحكومة في العام ١٩٨٤ سُجل في مجال ميزان المدفوعات. فالعجز، في الحساب الجاري، وصل الى ٤,٨ مليار دولار، اي بمقدار ٢٥٠ مليون دولار اقل عما كان عليه في العام ١٩٨٣. لكن انخفاض العجز المذكور تلاشى نسبيا عقب ارتفاع الاستيراد الامني المباشر وبواسطة ارتفاع بمقدار ٥٠٠ مليون دولار على حسـاب دفـع الفوائد للخارج. اما العجز في حساب البضائع والخدمات دون الاستيراد الامني، فتقلص في العام ١٩٨٤ بحوالي ٧٠٠ مليون دولار، اذ بلغ ٣,٤ مليـار دولار فقـط مقـابـل ٤,٨ مليار دولار (تشمل الاستيراد الامني) قبل عام.

ـ زادت الديون الخارجية بحوالي ١,٨ مليار دولار من اجـل تحويل ذلك الجزء من العجز الذي لم يغط بواسطة الهبات والتحويلات من جانب واحد. اما في العـام ١٩٨٣ فزادت الديون الخارجية بحوالي ٢,٢ مليار دولار.

ـ سُجـل التحسن في ميزان المدفوعات في اعقاب تقليص بمقـدار ١,١ مليار دولار في فائض استيراد البضـائـع على الصادرات. هذا نتيجة لزيادة بمبلغ ٦٠٠ مليـون دولار في الصـادرات وانخفاض بقيمة ٥٠٠ مليون دولار في استيراد السلع.

ـ يتضح من المعطيات ان الارتفاع في الصادرات كان مرافقا بانخفاض بنسبة ٤ بالمئة في الطلب المحلي. وسجـل هذا الانخفـاض في اعقـاب انخفـاض على مستـوى الحيـاة بنسبـة ٧,٥ بالمئـة وانخفـاض في الاستثمـارات العـامة بنسبة ١٤ بالمئة وبنسبة ١٧ بالمئة في الاستثمارات في الاعتدة والتجهيزات.

ـ بالنسبة للاستهلاك العام، سُجل ارتفاع بنسبة ٣,٤ بالمئة في العام ١٩٨٤. وهذه الزيادة نجمت عن الارتفاع الحاد في الاستيراد الامني (٤١ بالمئة).

ـ وفقا للمعطيات، ازداد الناتج الاجمالي الصناعي بنسبـة ٤,٦ بالمئـة في اعقاب زيادة الصادرات. لكن سجل انخفاض معتدل في الناتج الاجمالي في القطاع الزراعي بحوالي ٠,٥ بالمئة وانخفاض حاد بحوالي ١٠ بالمئة في قطاع البناء.

ـ اما بالنسبة للناتج السنوي الاجمالي فقد ارتفع بنسبة ١,٦ بالمئة (**يديعوت احرونوت**، ١/١/١٩٨٥).

ثانيا: البطالة

البطالة هي الشبح الذي يلقي بظلاله الثقيلة على كل الخطوات والاجراءات الاقتصادية التي تعلن عنها وتنفذها حكومة التكتل القومي، محاولة التقليل منها (في البيانات الصادرة عن الوزراء) والحديث عن خطط لمواجهتها وهي في المهد، وعن ضرورة احداث تغيير في بنية الاقتصاد يتيح انتقال المستخدمين من الخدمات الى فروع الانتاج. فالتأهيل المهني هو الشعار الذي تحاول به الحكومة اخفاء حقيقة انتشار البطالة على نطاق جمـاهـيري واسـع كنتيجـة حتمية لسياستها السـاعيـة الى وقف الانهيـار الاقتصـادي. وبعض الوزراء، ومنهم وزير المالية، لا يخفون حقيقة الثمن المـطلوب ـ حسب وجهة نظرهم ـ لاشفاء الاقتصاد، وهـو البـطالة. فبينما يؤكد رئيس الحكومة شمعون بيريس (**معـاريف**، ٢٢/١١/١٩٨٤) على انه «ليس لدى الحكومة نية لخلق بطالة»، ويزعم ان وضع العمالة صعب، و «لكن لم يصل الى حد الكارثة»، نرى وزير ماليتـه، موداعي، يقـول: «من سيصبـح عاطلا عن العمل سيضطر هذه المرة للقبول بالعمل في الاعمال اليدوية والتخلي عن المطالبة بالعلاوات، لانه ليس لدى الحكومة ما تعطيه» (**المصدر نفسه**). وبينما تتحدث المصادر الحكومية عن ضرورة تسريح قرابة ١٨ الف مستخدم من القطاع العام (الخدمات)، وان هذا الرقم لا يشمـل التسريحـات في اطار الخـدمـة الدائمة في الجيش والمستخدمين فيه (**دافار**، ٢٢/١١/١٩٨٤)، نرى رئيس اتحاد الصناعيين، ايلي هوروفيتش، يعلن، في حديث مع صحيفـة «هـآرتس» (نقلتـه **الاتحاد**، ٣١/١٢/١٩٨٤)، انه من غير المستبعد فصل عدد يتراوح بين ١٥ ـ ٣٠ الف عامل من القطاع الصناعي اذا استمـر الانكماش الحالي في نشاط هذا القطاع. وهكذا، فبينما يتحدث المسؤولون الرسميون عن ان البطالة في قطاع الخدمات ستعالج بواسطة التأهيل المدني لهؤلاء، وان الحكومة رصدت الاموال الخاصة لذلك، حيث حرّرت مبلغ ٤٠٠ مليون شيكل لحساب مصلحة التأهيل المهني لاستيعاب العاطلين عن العمل في مهن اخـرى في القطاع الصناعي والانتاج، تظهر